

حريقان في الغربية يلتهمان محصول 10 أفدنة ويكشfan هشاشة تأمين الشؤن



الجمعة 17 يوليو 2026 08:40 م

سيطرت قوات الحماية المدنية بمحافظة الغربية على حريق هائل اندلع داخل شونة لتجميع الكتان بعزبة ميت هاشم التابعة لمركز سمنود، بعدما التهمت النيران محصول نحو 10 أفدنة، دون تسجيل إصابات أو خسائر بشرية.

تكشف الواقعة إنسانيًا وسياسيًا حجم الإهمال الذي يترك المزارعين وحدهم أمام الكارثة، بينما تنشغل السلطة بالدعاية عن إنجازاتها، من دون بناء منظومة وقاية تحمي المحاصيل أو تضمن تعويضًا عادلًا بعد احتراق أرزاق أصحابها.

نيران تلتهم موسم الكتان

وفي التفاصيل، تلقت الأجهزة الأمنية ب مديرية أمن الغربية بلاغًا عن اشتعال النيران داخل الشونة، مع تصاعد ألسنة اللهب وسحب كثيفة من الدخان، بما أُنذر باتساع الحريق ووصوله إلى نطاق سكني وزراعي قريب.

وفور تلقي البلاغ، انتقلت القيادات الأمنية وقوات الحماية المدنية إلى موقع الحادث، ودفعت السلطات بعدد 6 سيارات إطفاء، في محاولة لمحاصرة ألسنة اللهب ومنع انتقالها إلى المنازل والحقول المحيطة بالشونة المشتعلة.

وبحسب المعطيات الأولية، تركزت الخسائر في كميات كبيرة من محصول الكتان كانت مجمعة داخل الموقع، وقدرت المساحة التي طالتها النيران بنحو 10 أفدنة، وهو ما يمثل خسارة ثقيلة لأصحاب المحصول والعاملين المرتبطين به.

ومع اشتداد الحريق، عملت فرق الإطفاء على تطويق مصدر النيران من عدة اتجاهات، مستفيدة من انتشار السيارات حول الشونة، حتى نجحت في وقف تمدد اللهب نحو الكتل السكنية والأراضي الزراعية القريبة من مكان الواقعة.

ومن الناحية الزراعية، لا تقتصر آثار الحريق على قيمة الكتان المحترق وحدها، بل تمتد إلى تكاليف الزراعة والحصاد والنقل والتخزين، فضلًا عن فقدان دخل كان ينتظره مزارعون وعمال بعد موسم طويل من العمل.

وفي المقابل، اقتصر البيان المتاح على تأكيد عدم وقوع إصابات أو وفيات، من دون إعلان تقدير مالي واضح للخسائر، أو تحديد عدد المتضررين، أو توضيح ما إذا كانت الشونة مستوفية لاشتراطات السلامة والحماية من الحرائق.

كذلك، واصلت قوات الحماية المدنية أعمال التبريد داخل الموقع بعد إخماد النيران، بهدف منع تجدد الاشتعال بين بقايا الكتان، وهي مادة سريعة التأثير بالنار ويمكن أن تخفي بؤرًا ساخنة قابلة للاشتعال مرة أخرى.

ولاحقًا، فرضت الأجهزة المعنية نطاقًا حول موقع الحادث لتسهيل عمل فرق الإطفاء والمعاينة، بينما تابع الأهالي تصاعد الدخان وآثار الحريق الذي حول كميات من المحصول إلى رماد خلال فترة زمنية لم تحدها التحقيقات الأولية.

تحقيقات تبحث أسباب الحريق

ورغم نجاح التدخل في منع امتداد الكارثة، فإن السيطرة على النيران لا تجيب عن أسئلة المسؤولية، ولا تكشف سبب غياب إجراءات الوقاية المبكرة، خصوصًا داخل مواقع تجمع محاصيل سريعة الاشتعال وقريبة من مساكن وأراض زراعية.

لكن الأجهزة الأمنية حررت محضرًا بالواقعة، وأخطرت النيابة العامة التي بدأت التحقيق في ملابس الحريق، كما كلفت الجهات المختصة بإجراء معاينة فنية للموقع، لتحديد نقطة البداية والسبب المحتمل وحصر الخسائر المادية بصورة دقيقة

وفي السياق نفسه، يفترض أن تتناول المعاينة طبيعة تخزين الكتان، ومدى توافر مصادر المياه ووسائل الإطفاء، والمسافات الفاصلة بين الشونة والمنازل، إضافة إلى فحص أي مصادر كهربائية أو عوامل ربما ساعدت على اندلاع النيران

وإزاء حجم المحصول المحترق، يترقب المتضررون نتائج التحقيقات وما إذا كانت ستقود إلى تحديد مسؤولية جنائية أو إدارية، إلا أن السؤال الأكثر إلحاحًا يتعلق بمصير خسائرهم وإمكان حصولهم على دعم يعيدهم إلى الإنتاج

ومن ثم، يصبح حصر الأضرار خطوة تتجاوز الأرقام المجردة، لأنه يحدد حجم الديون والتكاليف التي قد يتحملها المزارعون، ويكشف ما إذا كانت آليات التعويض الزراعي قادرة على الوصول سريعًا إلى أصحاب المحاصيل المنكوبين

علوة على ذلك، تفرض الواقعة مراجعة أوضاع الشون غير المجهزة ونقاط تجمع المحاصيل في قرى المحافظة، ومدى خضوعها للتفتيش الدوري، بدل انتظار اشتعالها ثم الاكتفاء بإرسال سيارات الإطفاء وتحرير المحاضر بعد ضياع الإنتاج

وبعيدًا عن لغة البيانات الرسمية، يضع الحريق حياة سكان المنطقة أمام خطر حقيقي، إذ كان امتداد اللهب إلى المنازل المجاورة كفيلاً بتحويل خسارة زراعية واسعة إلى مأساة بشرية، لولا نجاح فرق الإطفاء في محاصرته

وعلى المستوى الإنساني، تمثل سلامة الأرواح النتيجة الأهم، لكنها لا ينبغي أن تستخدم لتقليل وقع الخسارة على أصحاب الكتان، فاحتراق موسم كامل قد يعني فقدان مصدر رزق أسرة وتراكم التزامات مالية يصعب سدادها

أما اقتصاديًا، فإن تضرر 10 أفدنة لا يقع على المزارعين وحدهم، بل ينعكس على العمالة والنقل والتجارة والصناعات المرتبطة بالكتان، ما يجعل الحريق ضربة لسلسلة إنتاج محلية كاملة وليس مجرد حادث داخل مخزن

لذلك، لا يكفي انتظار تقرير فني عن شرارة البداية، بل يلزم إعلان نتائج التحقيق بشفافية، وبيان مدى قانونية الشونة، وتحديد مسؤولية جهات الرقابة المحلية، ووضع برنامج واضح لتعويض المتضررين ومنع تكرار السيناريو نفسه

حريق ثانٍ يضاعف المخاوف

وفي واقعة موازية، اندلع حريق آخر داخل شونة لتجميع إطارات السيارات بقرية تفهنا العزب التابعة لمركز زفتى، ما أثار قلق الأهالي بسبب طبيعة المواد المشتعلة وقرب الموقع من المنازل المحيطة بالمنطقة

وعلى الفور، تلقت غرفة عمليات الحماية المدنية بالغربية بلاغًا بالواقعة، فتحركت سيارات الإطفاء إلى الموقع، وبدأت الفرق في محاصرة النيران قبل اتساعها، وسط مخاوف من وصولها إلى البيوت أو منشآت مجاورة

ونتيجة سرعة التعامل، تمكنت القوات من السيطرة الكاملة على الحريق ومنع امتداده إلى المنازل، ولم تشر المعلومات المتاحة إلى سقوط مصابين، بينما بقي حجم تلف الإطارات والخسائر المادية رهن الحصر والمعاينة الرسمية

غير أن تزامن الحريقين داخل شونتين بالمحافظة يعيد طرح الأسئلة حول مستوى الرقابة على مواقع التخزين، ولا سيما أن الكتان والإطارات من المواد التي قد تنتج حرائق كثيفة وسريعة الانتشار ومرهقة لعمليات الإطفاء

وبناء على ذلك، حررت الأجهزة المختصة محضرًا بالحريق الثاني، وبدأت إجراءات عرضه على النيابة العامة لاستكمال التحقيق، بالتوازي مع فحص الموقع وتحديد أسباب الاشتعال ومدى الالتزام باشتراطات الوقاية والسلامة داخله

وفي المحصلة، نجت القرى المحيطة من خسائر بشرية، لكن احتراق محصول 10 أفدنة واندلاع حريق آخر في شونة إطارات خلال السياق نفسه يكشفان أن الاستجابة الناجحة لا تغني عن الوقاية والمحاسبة

وأخيرًا، تضع الواقعتان السلطات المحلية أمام اختبار يتجاوز إخماد النيران، يبدأ بحماية مواقع التخزين وينتهي بتعويض المتضررين وإعلان نتائج التحقيقات، لأن ترك الشون بلا رقابة يحول أرزاق المواطنين ومنازلهم إلى أهداف محتملة للحريق